

أنماط الحذف في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح

لابن مالك الأندلسي - دراسة نحوية

إعداد

د. آلاء مازن الطويسى

جامعة البلقاء . الأردن

المستخلص:

يُعَدُّ الحذف من الظواهر اللغوية المهمة في العربية، إذ يؤدي دورًا بارزًا في تحقيق الإيجاز والاتساق النصي، مع الحفاظ على وضوح المعنى وسلامة التركيب، ويهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الحذف في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، وذلك من خلال تحليل أنواعه وأحكامه، واستعراض الأدلة التي استند إليها في تقعيد الظاهرة، كالنصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، كما يتناول البحث موقف ابن مالك من القضايا الخلافية في الحذف، ومدى التزامه بمذهب نحوي معين أو استقلاله برؤية خاصة، ويسعى البحث إلى إبراز أثر الحذف في بنية الجملة العربية، مع مناقشة الأبعاد النحوية والبلاغية المرتبطة به، من أجل الوصول إلى رؤية متكاملة حول منهج ابن مالك في معالجة هذه الظاهرة.

Abstract

Deletion is an important linguistic phenomenon in Arabic, as it plays a prominent role in achieving brevity and textual coherence, while maintaining clarity of meaning and soundness of structure. This research aims to study the phenomenon of deletion in the book "Shawāhid al-Tawdīh wa al-Taṣhīḥ" by Ibn Malik. This is done by analyzing its types and rules, and reviewing the evidence on which he relied to establish the phenomenon, such as Qur'anic texts, Prophetic hadiths, and poetic evidence. The research also addresses Ibn Malik's position on controversial issues related to deletion, and the extent of his commitment to a specific grammatical school of thought or his independence with a particular vision. The research seeks to highlight the impact of deletion on the structure of the Arabic sentence, while discussing the grammatical and rhetorical dimensions associated with it, in order to arrive at a comprehensive vision of Ibn Malik's approach to addressing this phenomenon.

أهمية الموضوع:

- تحليل إسهامات ابن مالك في قواعد ظاهرة الحذف في النحو العربي، والتركيز على توضيح كيفية تناول هذه الظاهرة في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح".
- دراسة الدور الذي لعبه الكتاب كمصدر رئيسي لفهم مسائل الحذف النحوي، وكيفية استشهاد ابن مالك بالشواهد النحوية من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي.
- مناقشة المسائل النحوية المتعلقة بالحذف، وتحليل منهج ابن مالك في ترجيح الآراء النحوية حول هذه الظاهرة.

أسباب اختيار الموضوع:

- ندرة الدراسات المتعمقة في موضوع الحذف في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح" وضرورة تسليط الضوء عليه بشكل مستقل.
- دراسة دور الحذف في تشكيل الجملة العربية وأثره على معاني الجمل وتفسيرها.
- تحليل منهج ابن مالك في الحذف ومقارنته بآراء النحاة السابقين لتقديم رؤية جديدة ومقارنة الإسهامات.

مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ما أنواع الحذف التي تناولها ابن مالك في كتابه؟
- ما مدى التزام ابن مالك بالمدارس النحوية التقليدية في مناقشته لمسائل الحذف؟
- ما الأسس التي استند إليها في ترجيح بعض الآراء النحوية حول الحذف؟
- كيف أثر الاستدلال بالقرآن والسنة والشعر في دعم آرائه حول ظاهرة الحذف؟

الدراسات السابقة:

- القضايا النحوية الخلافية في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - سامية بنت صالح بن غنيم الصاعدي الحربي - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية -

٢٠٢٠م

تبحث هذه الدراسة في بعض المسائل النحوية الخلافية التي تناولها ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، مع التركيز على هذا الكتاب تحديداً دون غيره من مؤلفاته، كما يستعرض البحث التوجيهات التي طرحها ابن مالك، والتي قد تكون غابت عن بعض النحاة أو لم تحظَ بالاهتمام الكافي، مع مقارنة آرائه بمواقف النحاة السابقين. ويكتسب هذا الكتاب أهميته من كونه أحد أبرز مؤلفات ابن مالك التي ركزت على القضايا النحوية الخلافية، مستنداً في المقام الأول إلى أحاديث صحيح البخاري.

ويهدف البحث إلى إبراز القيمة العلمية لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح في الدرس النحوي، وتحليل موقف النحاة من القضايا التي ناقشها ابن مالك، مما يسهم في فهم أعمق لثمار الخلاف النحوي حول المسائل موضوع الدراسة.

- ما خفي على أكثر النحويين في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح- منير محمد صالح ناجي الضنبري - كلية التربية - جامعة عدن- اليمن- ٢٠٢٣م- مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

تناول البحث الحكم النحوي للمسائل التي وصفها ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح بأنها خفيت على كثير من النحويين، حيث كشف البحث عن أحكام لابن مالك خالف بها آراء كثير ممن سبقه، مستنداً على صحة هذه الأحكام بالشواهد النبوية التي تدعم فصاحتها، إلى جانب الاستدلال بالآيات القرآنية والأشعار العربية في بعض المواضع.

كما أوضح البحث أن مقصود ابن مالك بمصطلح "خفي" قد يشير إلى خفاء الدليل الحديثي على النحاة، أو عدم إدراكهم تجويز سيبويه لتلك المسألة، أو تسويته بين من يمنع الحكم رغم علمه بالشواهد ومن يجهلها تماماً، إذ لم يكن للشواهد تأثير في حكمه. والجدير بالذكر أن ابن مالك لم يُسمَّ ممن خفي عليهم الحكم سوى ابن جني. وقد تناول البحث عشر مسائل، مرتبةً وفق ورودها في الكتاب محل الدراسة.

خطة البحث:

اتبعْتُ في هذا البحث المنهج الوصفي ، لكونه الأنسب لطبيعة الدراسة، حيث يتم وصف الظاهرة النحوية في مواضعها المختلفة، وقد جاءت خطة البحث على النحو التالي:

بدأتها بالمقدمة وأهمية الموضوع ومشكلة البحث، ثم الدراسات السابقة وخطة البحث.

يلي ذلك المدخل النظري للبحث ويشمل عدة نقاط: الحذف لغة واصطلاحاً - الفرق بين حذف الاختصار والإضمار - ابن مالك الأندلسي.

ثم المبحث التطبيقي ويشمل: حذف الحركة - حذف الحرف - الحذف في ركني الإسناد - الحذف في المكملات.

ثم الخاتمة وبها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم المراجع والمصادر المستخدمة في البحث ، وأخيراً فهرس الموضوعات.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ،
أما بعد؛

يُعَدُّ الحذف من الظواهر النحوية البارزة التي تعكس مرونة التراكيب اللغوية وقدرة العربية على تحقيق الإيجاز دون الإخلال بالمعنى، مما جعله موضع اهتمام النحاة واللغويين لدوره في الفصاحة والبلاغة.

وفي هذا السياق، برز كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح" لابن مالك بوصفه مرجعاً مهماً في دراسة هذه الظاهرة، حيث تناول مسائل الحذف بمختلف أنواعها، مستنداً إلى شواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر العربي، مما عزز من قوة استدلالاته.

يركز هذا البحث على تحليل موضوع الحذف في هذا الكتاب، من خلال استعراض أنواعه وأحكامه وشروطه وأنماطه، ومناقشة موقف ابن مالك من القضايا النحوية المرتبطة به، مع بيان مدى تبنّيه لمذهب معين أو استقلاله برؤية خاصة، كما يتناول البحث الأبعاد البلاغية للحذف ودوره في تقوية التعبير وتحقيق الإيجاز في الأسلوب العربي.

المبحث الأول

المدخل النظري للبحث

أولاً: الحذف لغة واصطلاحاً

يُعدّ الحذف ظاهرة لغوية بارزة في العربية، إذ يتكرر في مختلف أبواب النحو، ويشكل أحد أساليب الإيجاز التي تضفي على التعبير قوة ووضوحاً دون إخلال بالمعنى. ويساهم في جعل الكلام أكثر مرونة ودلالة، حيث تعتمد عليه العربية في إبراز المعاني بأقل الألفاظ وأبلغها، وقد أشار البلاغيون إلى دقة هذا الأسلوب، ومنهم عبد القاهر الجرجاني، الذي عدّه من الأساليب البليغة التي تجعل الصمت أحياناً أكثر إفادة من التصريح، وهذا ديدنه في كتابه فهو دائماً ما يميل إلى الحذف وترجيحه إذ يقول: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة"^(١).

ومن هنا، فإن الحذف ليس مجرد نقصان في اللفظ، وإنما أداة بلاغية تمنح التعبير رونقاً بديعاً، حيث يختزل المتكلم بعض الألفاظ اعتماداً على دلالة السياق، ليجعل المعنى أكثر تركيزاً وعمقاً، وهذا الأسلوب هو المحبوب لدى البلغاء، إذ يضفي على الكلام جمالية، ويكسبه حيوية وإثارة تجذب انتباه المتلقي.

الحذف في اللغة:

الحذف لغة مصدر (حذف) وحذف الشيء إسقاطه، ومِنْهُ حَذَفْتُ مِنْ شَعْرِي وَمِنْ ذَنْبِ الدَّابَّةِ أَي أَخَذْتُ^(٢).

(١) دلائل الإعجاز في علم المعاني - المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ) - المحقق: ياسين الأيوبي - الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية - الطبعة: الأولى ص ١٦٣

(٢) لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت ٧١١هـ)

الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين - الناشر: دار صادر - بيروت - الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ ج ٩ - ص ٤٠

يدل الحذف في معناه اللغوي على الإسقاط، وهو من الظواهر التي تعتمد على حذف جزء من التركيب اللغوي دون تفريط أو إخلال بالمعنى المراد، كما تُظهر هذه العملية قدرة وعمق اللغة العربية على التعبير بأساليب موجزة، حيث يؤدي الحذف دورًا أساسيًا في التوصل إلى الإيجاز دون فقدان الدلالة المرادة مما يجعله أداة فعالة في البلاغة ، كما يبرز هذا المفهوم في الاستخدامات المختلفة للحذف، سواء كان مناط ذلك حذف الكلمات أو الحروف، حيث يستمر المعنى متماسكًا بفضل القرائن اللفظية أو المعنوية التي تكون كالدليل للمتلقي.

الحذف اصطلاحاً:

المعنى الاصطلاحي لا يبتعد عن المعنى اللغوي ، فالحذف اصطلاحاً : هو إسقاط عنصر أو أكثر من عناصر بناء النص، لغرض ما ، بشرط ألا يتأثر المعنى بسقوطه^(١). كما عرفه الباقلاني بأنه (الإسقاط للتخفيف)^(٢)، وعرفه ابن خفاجة بأنه : (إسقاط كلمة لدلالة فحوى الكلام عليه)^(٣).

ومن أمثلة الحذف في اللغة: "من نجح؟ زيد"، أي: "نجح زيد"، حيث يُحذف الفعل لدلالة السياق عليه. وقد أشار ابن مالك إلى هذا النوع من الحذف في قوله:

"وفي جواب: كيف زيد؟ قل: دنفُ

فزيدٌ استغني عنه إذ عُرِفَ"

ففي هذا المثال، يُفهم أن المحذوف من سياق السؤال، مما يحقق الإيجاز دون إخلال بالمعنى، وهذا الأسلوب شائع في اللغة العربية ويبقى اعتماده الأكيد على قرائن لفظية أو معنوية لتعويض المحذوف^(٤).

(١) موسوعة اللغة العربية، اميل يعقوب ، ج ٥- ص ٢٠٠

(٢) إعجاز القرآن ، محمد بن الطيب الباقلاني ، ت: السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، القاهرة ط ٥، ١٩٩٧ ص ٢٦٨

(٣) سر الفصاحة ، عبد الله بن سنان الخفاجي ، ت: عبد المتعال الصعيدي ، مصر : مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ١٩٥٢ ، ص ٢٤٧

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج ١- ص ٢٤٤ بتصرف

ثانياً: الفرق بين حذف الاختصار والإضمار

الإيجاز والاختصار من السمات الظاهرة والتي لها دور في اللغة العربية، حيث كان دأب النحاة الحرص على تفسير العديد من الظواهر اللغوية في ضوء هذا المبدأ، فتميل اللغة إلى حذف بعض الألفاظ إذا كان السياق كافياً للدلالة عليها، مما يسهم ويكون له دور في تحقيق الاتساق اللغوي والبلاغي، فإن الحذف أسلوب يُثري النصوص بجمال التعبير ويكسبها مرونة دون إخلال بالمعنى، والحذف لم يكن مجرد ظاهرة عرضية، بل يُستخدم لتحقيق الإيجاز والإيضاح في آنٍ واحد، وهذا يعكس ثراء اللغة العربية وأن لها قدرتها على التعبير بأدق الأساليب.

ويرى السيوطي أن العرب أكثروا من استخدام الحذف في كلامهم، حيث يأتي الحذف على عدة مستويات منها: (وأكثروا الحذف تارة بحرف من الكلمة ك (لم يك) و (لم أبل) وتارة للكلمة بأسرها، وتارة للجملة كلها، وتارة لأكثر من ذلك) ^(١).

ويرتبط الحذف بالاختصار حيث يُعدّ الاختصار أحد الأسباب الرئيسة التي تدفع إلى الحذف في اللغة، فعندما توجد إمكانية للاستغناء عن بعض الألفاظ دون أن يكون لذلك تأثير واضح على المعنى، فتلجأ اللغة إلى حذفها لتحقيق الإيجاز، وهذا الأمر يعكس طبيعة اللغة العربية التي تميل إلى الاختصار متى كان السياق يوفّر ما يعوّض عن الأجزاء المحذوفة، مما يجعل الأسلوب أكثر سلاسة ودقة دون أن يفقد وضوحه أو تأثيره البلاغي. وأما الإضمار فإنه من مادة (ض م ر) بمعنى الخفاء والاستتار، نقول أضمره أي أخفاه ^(٢)، وفرق الزركشي بين الإضمار والحذف، واشترط في المضمّر بقاء الأثر المقدر في اللفظ في حين لا يشترط ذلك في المحذوف ^(٣).

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ج ١ - ص ٣٥

(٢) الكليات في الفروق اللغوية، الكفوي، قابله عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٢، ص ٥٧١

(٣) البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط ١ - ١٩٥٧ - ج ٣ ص ١٠٢

يرى بعض الدارسين أن الحذف والإضمار يتفقان في كونهما يعبران عن تقدير شيء غير موجود ظاهرياً في النص اللغوي، لكنهما يختلفان في أن الإضمار يكون عندما توجد في الصيغة اللغوية إشارة لفظية تدل على المضمر، بينما الحذف لا يتطلب وجود مثل هذه الإشارة^(١).

فعلى سبيل المثال، صيغة الفعل "ذاكر" تدل بذاتها على الفاعل المسند إليه، وهو المخاطب الذكر، بينما صيغة "أذاكر" تشير إلى المتكلم المفرد، وصيغة "تذاكر" تدل على جماعة المتكلمين، وهكذا تختلف دلالة الصيغ الفعلية بحسب الضمائر المستترة فيها. وبذلك، يتضح أن الإضمار يعدّ نوعاً من الاقتصاد اللغوي داخل الجملة، لكنه يبقى معتمداً على بنية اللفظ نفسه، في حين أن الحذف هو ظاهرة أوسع تعتمد على فهم السياق والعلاقات الدلالية بين الجمل، مما يجعله أسلوباً أكثر اتساعاً في تحقيق الإيجاز والتكثيف في اللغة العربية.

أما في حالة الحذف فلا يشترط وجود دليل لفظي في الصيغة يدل على المحذوف، بل يمكن فهمه من خلال السياق وحده، وعلى سبيل المثال في الجملة "بخير"، يكون الخبر لمبتدأ محذوف، ويتم تحديد هذا المبتدأ بناءً على السياق دون مراعاة السياق، يمكن أن يُسند التعبير إلى ضمائر مختلفة (مفرد، مثنى، جمع، مذكر، أو مؤنث)^(٢). وهكذا فلا يشترط أن تتضمن الصيغة دليلاً لفظياً على العنصر المحذوف، بل يُستدل عليه من السياق.

(١) إحياء النحو، الأستاذ إبراهيم مصطفى، ص ٥٦

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي ج ١، ص ٣٥، وينظر: الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م. ٢٣٣/٦، وينظر: الفكر النحوي عند ابن مالك الأندلسي في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) إعداد أحمد عبد السلام الرواشدة، بإشراف محمد أمين الروابدة، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة مؤتة في الأردن ٢٠٠٧، ص ١١

ابن مالك الأندلسي:

هو محمد بن عبد الله بن عبدالله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، قال الذهبي: ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، وسمع بدمشق من السخاوي والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بطلب ابن عمرون وغيره، وتصدر بها لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب؛ حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأرعى على المتقدمين^(١).

ويُعدّ هذا الكتاب موضع الدراسة دليل باليقين على عمق معرفة ابن مالك وتمكّنه في علمي اللغة والنحو، حيث يتجلى فيه أسلوبه المشهور بالدقة في تحليل المسائل اللغوية والنحوية، واستدلاله بالشواهد المتنوعة من القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر العربي كما يتضح من خلاله منهجه في المناقشة العقلية وتوظيف الحجاج النحوي في الرد على الآراء المختلفة ومعالجة الإشكالات النحوية التي قد تبدو معقدة.

وما يميّز هذا الكتاب أيضاً عدم اقتصره على طرح القضايا النحوية وفق منهج التقليديين، بل سعى إلى إبراز الدور البارز للحديث النبوي الشريف في التععيد النحوي وهو توجه لم يكن شائعاً في زمانه، حيث كان الاعتماد الأكبر على شواهد الشعر والقرآن ومن هنا تتجلى أهمية هذا العمل، كونه يُعدّ من أوائل الكتب التي عززت مكانة الحديث النبوي كمصدر أصيل في الدراسات النحوية، وسعت إلى إعادة النظر في بعض القواعد النحوية بناءً على ما ورد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

ويتجاوز ابن مالك في هذا الكتاب مجرد استعراض القواعد النحوية، بل يتعمّق في تحليلها وتفسيرها، مستقصياً أصولها اللغوية ومنطلقاتها العلمية، وهو ما يعكس سعة اطلاعه وعمق نظره النحوي ويبرز من خلال هذا العمل قدرته الفائقة على الموازنة بين آراء النحاة السابقين ومنهجه الخاص، إذ لم يكن مجرد ناقل لما سبق، بل كان ناقداً مدققاً يعيد النظر في القواعد وفق أسس لغوية ومنطقية متينة، محاولاً تصحيح بعض المفاهيم أو تقديم بدائل أكثر دقة وانسجاماً مع طبيعة الاستعمال اللغوي.

المبحث الثاني

المبحث التطبيقي (حذف الحركة - حذف الحرف - الحذف في ركني الإسناد - الحذف في المكملات).

أولاً: حذف الحركة

عندما يُعامل الفعل المعتل معاملة الصحيح، يُبقى على حرف العلة دون حذفه، بينما تُزال الحركة المقدرة التي كانت تلازمه في الأصل ويظهر هذا الأسلوب في بعض التصريفات التي تقتضي تثبيت حرف العلة مع تعديل في بنيته الصوتية، مما يجعله يقترب من الأفعال الصحيحة من حيث الشكل دون أن يفقد طبيعته كفعل معتل.

واستدل ابن مالك في كتابه بقول الرسول ﷺ : (مروا أبا بكر فليصلي بالناس)^(١). الحديث روي بلفظين: فليصل، والثاني: فليصلي ، وعلى الرواية الثانية فإن الفعل المضارع المجزوم بالفاء ، علامة جزمه هي حذف الحركة المقدرة ، وذلك إجراء للمعتل مجرى الصحيح .

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَتَخَرَّجُ عَلَى إِجْرَاءِ الْمُعْتَلِّ مَجْرَى الصَّحِيحِ كَقِرَاءَةِ قَنْبَلٍ لِإِنَّهُ مِنْ يَتَّقُ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ بِإِثْبَاتِ يَاءٍ يَتَّقِي وَجَزَمَ يَصْبِرُ^(٢)، وهكذا رأى ابن مالك هذا التخريج للحديث ، وهو جائز وعليه تم تخريج أحاديث وقراءات قرآنية، وهذا يربط النظرية النحوية بالتطبيق الواقعي، مما يعزز الاتساق بين المبدأ والنظرية والآيات القرآنية والحديث النبوي.

وفي موضع آخر يقول : في "لَنْ تَرْعُ لَنْ تَرْعُ"^(٣) إشكال ظاهر؛ لأن "لَنْ" يجب انتصاب الفعل بها. وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم. والوجه فيه أن يكون سكن عين "تَرَاعُ" الموقف، ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

(١) صحيح البخاري ، الرقم : ٦٨٢ ، خلاصة حكم المحدث : [أورده في صحيحه] وقال : تابعه الزبيدي وابن أخي الزهري وإسحاق بن يحيى الكلبي عن الزهري. وقال عقيل ومعمّر عن الزهري عن حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وينظر: شواهد التوضيح ص ٧٢

(٢) مغني اللبيب ص ٩١٦

(٣) صحيح البخاري، الرقم: ١١٢١ ، خلاصة حكم المحدث : [صحيح] وأخرجه مسلم (٢٤٧٩) باختلاف يسير.

ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزّم ب "لن" وهي لغة سماها الكسائي^(١).

وقد قسّم ابن مالك الحذف إلى وجهين، كان أحدهما معتمداً على لغة بعض العرب، مما يجعله أقرب إلى كونه تابعاً للهجة عربية معينة دون الحاجة إلى تخريج نحوي خاص، وهذا ليس أمراً مستبعداً، إذ إن بعض الأحاديث الصحيحة وردت وفق لهجات قبائل عربية مختلفة، مما يعكس التنوع اللغوي الذي شهدته العربية في عصور الاحتجاج.

حذف التنوين

حذف التنوين من الظواهر المتكررة في اللغة العربية ، وقد قال السيوطي قال ابن هشام وغيره : يلزم حذف التنوين في مواضع :

١. لدخول أل نحو: الرجل
 ٢. للإضافة نحو: غلامك، ولشبهها نحو: لا مال لزيد
 ٣. لمانع الصرف نحو: فاطمة
 ٤. للوقف في غير النصب نحو: عليّ
 ٥. للاتصال بالضمير نحو: ضاربك
 ٦. لكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به ابن أو ابنة مضافاً إلى علم، نحو: أنس بن مالك
 ٧. لدخول لا، نحو : لا رجل في الدار ، إلا تكررت لا فإن ما بعدها ينون جوازا مثل: لا رجل في الدار ولا امرأة.
 ٨. للنداء نحو يا رحمن^(٢)
- ففي قول أبي برزة رضي الله عنه (غزوت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ... سبع غزوات أو ثمان)^(١)

(١) شواهد التوضيح ص ٢١٧ .

(٢) شواهد التوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح_ المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)- المحقق: الدكتور طهّ مُحسِن- الناشر: مكتبة ابن تيمية- الطبعة:

الأولى، ١٤٠٥ هـ ص ١٠١- ١٠٢

لابن مالك الأندلسي - دراسة نحوية

فمن حديث ابن مالك أن الأجود أن يقال: سبع غزوات أو ثمانياً، بالتثوين؛ لأن لفظ "ثمان" وإن كان كلفظ "جوار" في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء، فهو يخالفه في أن "جوازي" جمع، و "ثمانيا" ليس بجمع، وبالتالي يجب إلحاق التثوين بما يتوافق مع القاعدة النحوية الخاصة بالأعداد المعدودة.

وبعدها أورد ثلاث أوجه في بيان عدم تثوينها:-

أحدها - وهو أجودها، أن يكون: أو ثمانى غزوات، وقد حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل أن يتم الحذف.

الوجه الثاني - أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تثوين "ثمان" لمشابهته "جوازي" لفظاً ومعنى.

الوجه الثالث - أن يكون في اللفظ "ثمانيا" بالنصب والتثوين، إلا أنه كتب على اللغة الربعية، فانهم يقفون على المنون المنسوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى ألف؛ لأن من أثبتتها في الكتابة لم يراع إلا جانب الوقف، فإذا كان يحذفها في الوقف كما يحذفها في الوصل لزمه أن يحذفها خطأ.

حيث تم حذف التثوين من كلمة (ثمان) في الحديث، وقد جعل ابن مالك وجود التثوين أجود، فيعامل العدد (ثمان) في صيغته المذكورة معاملة المنقوص، فيكون إعرابه في حالة الرفع (إذا لم يكن مضافاً أو متصلاً بـ أل) بحركة مقدرة على الياء المحذوفة، ويلزم تثوين العوض.

ثانياً: حذف الحرف

حذف الهمزة الأصلية

وفي توجيه حديث: (ويلمه مسعر حرب) ^(٢) يقول ابن مالك: وأصل "ويلمه" وى لأمه، فحذفت الهمزة تخفيفاً؛ لأنه كلام كثر استعماله، وجرى مجرى المثل ^(١).

(١) صحيح مسلم الرقم: ١٨١٢، خلاصة حكم المحدث: [صحيح] والنسائي في السنن الكبرى (٨٨٨٠)، وابن

ماجه (٢٨٥٦)، وأحمد (٢٠٧٩٢) وينظر: شواهد التوضيح ص ٢١٤

(٢) صحيح أبي داود، الرقم: ٢٧٦٥، خلاصة حكم المحدث: صحيح، وأخرجه البخاري (٤١٧٨) مختصراً، وأبو داود (٢٧٦٥) واللفظ له.

وأجازه القيرواني للضرورة الشعرية" ومما يجوز له: حذف همزة تكون أصلاً في الكلمة؛ كما قال الشاعر:

وَيْلٌ أُمِّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً ... وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ^(٢)
فحذف الهمزة من أمِّها^(٣).

فيبدو أن الظاهرة لا تُعد قاعدة مطردة ولكنها مسألة استعمالية، تختلف باختلاف السياقات والضرورة، سواء في النثر أو الشعر، وهذا يجعلها خاضعة لمحددات صوتية وزنية أكثر من كونها قاعدة ثابتة في جميع الأحوال.

حذف (على) الجارة

وفي قوله "على غير الفطرة التي فطر الله محمداً - صلى الله عليه وسلم -" وجهان، الوجه الثاني - أن يكون الأصل: على غير الفطرة التي فطر الله عليها، ثم حذفت "على" والمجرور بها لتقدم مثلها قبل الموصول^(٤).

وقد أجاز سيبويه حذف الجر^(٥)، وجعل ذلك من خفة اللسان، وكذا الزمخشري ولكنه جعله من القليل^(٦)، وقال ابن مالك بأن فيه ضعف لعدم مباشرتها إياه، وعدم تعلقها بمثل ما تعلقت به في الصلة.

(١) شواهد التوضيح ص ٢١٤

(٢) ديوان امرؤ القيس ص ٢٢٧، والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعمش: وصف عقاباً تتبع ذنباً لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها ومنه في سرعته وشدة هروبه. وأراد: ويل أمها فحذف الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم. انظر سيبويه ١/ ٣٥٣، ٢/ ١٧٢، والخزانة ٢/ ١١٢.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة - المؤلف: محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت ٤١٢ هـ) - حققه وقدم له وصنع فهرسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي - الناشر: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة ص ٣٥٣

(٤) شواهد التوضيح ص ٢٦٩

(٥) الكتاب ج ٢ - ص ١٦٠ بتصرف

(٦) شرح المفصل ج ٤ - ص ٥١٦

وهكذا فإن هذه المسألة تتعلق بحذف حرف الجر والمجرور به في الجملة السابقة وقد طرح فيها وجهان: الأول يتعلق بحذف "على" والمجرور بها بسبب تقدم ما يشبهها قبل الموصول، والثاني يتناول آراء النحويين في هذا الحذف.

وأجاز سيبويه هذا الحذف واعتبره من خفة اللسان، بينما الزمخشري رأى أنه يقل استخدامه، وانتقد ابن مالك هذا الحذف واعتبره ضعيفاً بسبب عدم مباشرة الحرف للمجرور وعدم تعلقه بالمتعلق به في الصلة.

وأخيراً الحذف في اللغة العربية ليس قاعدة مطلقة، بل يخضع لاعتبارات نحوية ودلالية كما أن آراء النحويين تختلف في تقييم هذا الحذف وذلك يبرز أهمية مراعاة القواعد النحوية لضمان وضوح المعنى ودقته.

حذف حرف العطف

ومنها قول عمر رضي الله عنه (إذا وسّع الله عليكم فأوسعوا ... صلى رجل في إزارٍ ورداء، في إزارٍ وقميص، في إزارٍ وقباء)^(١).

قلت: تضمن هذا الحديث فائدتين: الثانية منهما-: حذف حرف العطف، فإن الأصل: صلى رجل في إزار ورداء، أو في إزار وقميص، أو في إزار وقباء. فحذف حرف العطف مرتين لصحة المعنى بحذف^(٢).

وقد أجاز ابن هشام حذف حرف العطف دون المعطوف، وذكر أن بابه الشعر، وذكر منه قول الحطيئة:

إن امرأ رهطه بالشام، منزله* * برمل يبرين جارا شد ما اغتريا^(٣).

فحذف حرف العطف من الظواهر اللغوية المعتمدة على قرينة المعنى والسياق، حيث يُحذف الحرف ويبقى المعطوف، ولكن يبقى الترابط المعنوي بين العبارات قائماً دون التباس، ويُستخدم وهذا الأسلوب في النثر، كحديث عمر رضي الله عنه، حيث جاءت التعدادات المتعاقبة دون

(١) تخريج المسند لأحمد شاكر، الرقم: ٣٧/١٤، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح، وأخرجه البخاري

(٢٥٨)، ومسلم (٥١٥) باختلاف يسير.

(٢) شواهد التوضيح ص ١١٨

(٣) ديوانه ص ١١، وينظر: مغني اللبيب ص ٥٩٩

حرف العطف، مما يوحي بالتخيير أو التنوع في الأشكال الممكنة للصلاة في الملابس المذكورة.

أما الشعر، فقد أجاز النحاة حذف حرف العطف للضرورة الشعرية، كما ذكر ابن هشام، ومثال ذلك بيت الحطيئة، حيث أسقط العطف بين الجملتين، مع بقاء الترابط الدلالي بينهما، ويُعد هذا الحذف أسلوبًا بلاغيًا يُستخدم لإضفاء الإيجاز والاختصار، والحفاظ على وضوح المعنى وسلاسة التركيب، لا سيما في المواضع التي يتضح فيها العطف بالسياق وحده ولم تُذكر الأداة صراحة.

حذف ألف (ما) الموصولة

وفي قول [سراقة بن] مالك بن جُعشم "مرني بم شئت" ^(١) شاهد على إجراء "ما" الموصولة مجرى "ما" الاستفهامية في حذف الألف إذا جرت لكن بشرط كون الصلة "شاء" وفاعلها ^(٢).

والمبرد يرى: أن حذف ألف (ما) الموصولة ثبت لغة كثير من العرب يَقُولُونَ (سل عم شئت) لِكثرة استعمالهم إيَّاه ^(٣)، وقد علل السيوطي في كتابه عدم جواز حذف ألف الموصولة بأنها تقتصر إلى الصلة، بخلاف الاستفهامية فإنها تحذف للتخفيف. ويقول الكوفيون: ولو كانت موصولة، لم تُحذف ألفها؛ لأنَّ ألف الموصولة لا تحذف إلا في موضع واحد، وهو قولهم: "ادعُ بَم شئت"، أي: بالذي شئت، فحذف الألف يدلُّ أنها ليست موصول ^(٤).

والرأي الأقرب هو رأي ابن مالك وقد أثبت بالشواهد ما استقر إليه، كما أن الأحاديث الصحيحة هي دليل على القاعدة، وأنها مرتبطة بكون الصلة شاء.

فحذف ألف "ما" الموصولة ظاهرة لغوية أثارت جدلاً بين النحاة، إذ رأى الكوفيون أن حذفها يجعلها أقرب إلى "ما" الاستفهامية، في حين أجازها البصريون بشرط أن تكون صلتها الفعل "شاء" وفاعله.

(١) صحيح البخاري ، الرقم : ٣٩١١ ، خلاصة حكم المحدث : [صحيح] ، وهو من أفراد البخاري على مسلم.

(٢) شواهد التوضيح ص ٢٥١

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج ٣ - ص ٤٦٢

(٤) شرح المفصل للزمخشري - ج ٥ - ص ١٢٩

ويبدو أن كثرة الاستعمال هي السبب الأبرز لهذا الحذف، كقول المبرد إذ يُلاحظ أنه تم الاقتصاد على مواضع محددة كـ"بم شئت" وـ"عم شئت"، وقد حاول السيوطي تقييد هذا الحذف بحجة أن "ما" الموصولة تحتاج إلى صلة، بخلاف "ما" الاستفهامية التي تحذف ألفها للتخفيف، لكن الشواهد تثبت أن الحذف وارد مع الموصولة في مواضع مخصوصة، مما يجعل رأي ابن مالك الأقوى من حيث الاستدلال والاستعمال اللغوي.

حذف همزة الاستفهام

ومنها أن الحسن أو الحسين أخذ ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخرجها من فيه وقال: (أما علمت) وفي بعض النسخ (ما علمت)^(١)

ويقول: قلت: لا إشكال في الحديث إلا من روى: "ما علمت".

فإن "أما" هذه مركبة من الهمزة و"ما" وأفاد تركيبهما التقرير والتثبيت، فكان قائل "أما فعلت" قائل: قد فعلت.

وقد تضمن الحديث ظاهرة الحذف لهمزة الاستفهام لأن المعنى يستقيم بها وقال ابن مالك في ذلك: ومن روى "ما علمت" فاصله: أما علمت، وحذفت همزة الاستفهام؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها.

استدل ابن مالك على هذا بآيات من الذكر الحكيم: كقوله تعالى ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾^(٢)، قال أبو الفتح وغيره (أراد: أو تلك نعمة) ومن ذلك قراءة ابن محيصن ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾^(٣) بهمزة واحدة.

وقد ذهب سيبويه إلى جواز ظاهرة الحذف لهمزة الاستفهام في ضرورة الشعر بشرط أن تذكر بعدها أم لأنها دالة عليها^(١)، كما أن الأخفش أجاز ذلك^(٢)، وأجاز ابن مالك في الشواهد^(٣).

(١) صحيح البخاري ج ٢ - ص ١٢٦، وينظر: شواهد التوضيح ص ١٤٦

(٢) الشعراء: ٣٣

(٣) البقرة: ٦

فحذف همزة الاستفهام في النصوص العربية كثير سواء في القرآن الكريم أو الحديث النبوي أو الشعر، وهذا حذف يُلجأ إليه حين يكون المعنى واضحاً بحيث لا يؤدي غياب الهمزة إلى اللبس.

وهذا الحذف يتواءم مع طبيعة لغتنا العربية في اعتمادها على القرائن السياقية لتعويض العناصر المحذوفة، وهذا مما يظهر كثيراً في أساليب الحذف الأخرى التي تعكس مرونة التعبير العربي وقدرته على الإيجاز دون الإخلال بالمعنى.

حذف أن الناسخة

عرض ابن مالك لحديث: النبي ﷺ: "نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم"^(٤)، وذكر أن الأصل: بيد أن كل أمة ، وأن هنا محذوفة وبطل عملها وأضيف "بيد" إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولي "أن"، وأضاف أن هذا الحذف نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف (إن) المصدرية، فإنهما أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ^(٥).

لكن لم يرجحه بل رجح كون بيد حرف استثناء ويكون التقدير: إلا كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا، على معنى "لكن"؛ لأن معنى "إلا" مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها. فقد تناول ابن مالك حذف "أن" الناسخة في الحديث النبوي ورغم أن ابن مالك لم يستبعد هذا التوجيه قياساً على حذف "إن" المصدرية، ومع هذا لم يرجحه، بل مال إلى اعتبار "بيد" حرف استثناء بمعنى "إلا". وهذا التفسير يجعله في سياق معنى "لكن"، أي أن النبي صلى الله عليه وسلم يقرر أن أمته جاءت متأخرة زمنياً لكنها سبقت غيرها في الفضل.

(١) الكتاب - ج ٣ - ص ١٧٤

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني - المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) - المحقق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ص ١١٩

(٣) شواهد التوضيح ص ٨٧

(٤) صحيح مسلم ، الرقم : ٨٥٥ ، خلاصة حكم المحدث : [صحيح] ، وأخرجه البخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥).

(٥) شواهد التوضيح ص ١٥٤

وهذا التحليل يبرز جانباً عظيماً للدلالة على مرونة اللغة العربية في التعامل مع أدوات التوكيد والنسخ، حيث يمكن حذف بعض الحروف عندما يكون المعنى واضحاً من السياق، مع الاحتفاظ بوظيفة الجملة دون إخلال بالتركيب النحوي.

حذف فاء جواب الشرط

أغلب النحاة ذهبوا إلى أن (الفاء) في جواب (أما) لا بد منها ^(١)، ولكن في الحديث النبوي، ومنها قول رسولنا الكريم ﷺ : (أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) ^(٢) .

وقوله ﷺ : (أما موسى، كأني انظر إليه إذ انحدر في الوادي) ^(٣)، وفي بعض النسخ: إذا انحدر .

وقول عائشة -رضي الله عنها- (وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً) ^(٤) .

وقول البراء بن عازب رضي الله عنه (أما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يولّ يوماً) ^(٥) . قلت: "أما" حرف قائم مقام أداة شرط والفعل الذي يليها. فلذلك يقدرها النحويون بـ "مهما يكن من شيء".

وحق المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء، نحو {فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ} ^(٦) . ^(٧)

ففي الأحاديث التي ذكرت، حذفت الفاء من جواب (أما)، وقد قال ابن مالك في ذلك: (وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق، وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصر في فتواه، وعاجز عن نصرته دعواه). ^(٨)

(١) الجني الداني - ص ٥٢٣ - مع الهوامع في شرح جمع الجوامع - - ص ٥٧٩

(٢) صحيح البخاري ، الرقم : ٢١٥٥ ، خلاصة حكم المحدث : [صحيح]

(٣) صحيح مسلم ، الرقم : ١٦٦ ، خلاصة حكم المحدث : [صحيح] ، أخرجه البخاري (٥٩١٣)

(٤) صحيح البخاري ج ٢ - ص ١٥٦

(٥) صحيح البخاري ج ٤ - ص ٨١

(٦) شواهد التوضيح ص ١٩٥

(٧) فصلت : ١٥

يعلق أبو حيان بأن الفاء جاءت في السياق على غير القياس المعروف، فهي لم تؤدّ دورها المعتاد في الربط بين جملتين، ولم تعمل عمل العطف بين مفردين متماثلين، وهو مما يشير إلى أن ورودها هنا يتطلب تأويلاً خاصاً ينسجم مع السياق النحوي والبلاغي الذي وردت فيه، والتعليل يكون: أما في معنى الشرط ليس بجيد لأن جواب (مهما) يكن من شيء لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط، والفاء لازمة بعد أما إذا كان ما دخلت عليه صالحاً لها أم لم يكن (٢).

وكلام ابن مالك وأبو حيان يتعضد بكثرة الشواهد عليه، وأجاز ذلك الأخفش في النثر الصحيح، أن منه قوله تعالى: (إن ترك خيراً الوصية للوالدين) (٣)، والتقدير: فالوصية للوالدين (٤).

ويُظهر حذف الفاء في جواب "أما" مرونة في الاستعمال اللغوي، حيث لم يُلتزم بالقاعدة النحوية الصارمة في جزء من النصوص، وخاصة في الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة، وهو مما يؤكد أن اللغة العربية، رغم ضوابطها، تحتل بعض التوسع في الاستعمال، مما يدعم رأي ابن مالك والأخفش في عدم التضيق على هذه الظاهرة.

حذف نون رفع الأفعال الخمسة في موضع الرفع

هذه النون التي تكون علامة إعراب في الأفعال الخمسة، وتكون مثبتة في حالة الرفع، أو تحذف في حالة النصب والجزم، "وتنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألف اثنتين أو واو جمع، أو ياء مخاطبة..... وتحذف جزماً ونصباً، ولنون التوكيد، وقد تحذف لنون الوقاية أو تدغم فيها، ونادر حذفها في الرفع نظماً ونثراً.." (٥).

(١) شواهد التوضيح ص ١٩٦

(٢) البحر المحيط في التفسير - المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) - المحقق: صدقي محمد جميل - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة: ١٤٢٠ هـ ج ١ - ص ١٩٢

(٣) البقرة : ١٨٠

(٤) مغني اللبيب ص ١٧١

(٥) بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين ، د. عودة خليل أبو عودة، ص ٥٩٠

قول عقبة بن عامر رضي الله عنه للنبي ﷺ : (إِنَّكَ تَبْعُنَا، فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا) ^(١) .
وقول ابن عباس والمِسُور بن مخزومة وعبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنهم لرسولهم إلى عائشة رضي الله عنها يسألونها عن الركعتين بعد العصر (بلغنا أنك تصليهما).
وقول مسروق لعائشة رضي الله عنها (لم تأذني له) ^(٢)، يعني حسان رضي الله عنه.
قلت: حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه.

فمن ثبوته في النثر قوله "لا يقرونا" وقولهم "بلغنا أنك تصليهما" وقوله "لم تأذني له؟".
والأصل: لا يقرونا، وتصلينهما، وتأذنين.

وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه، وذلك أن النون ثابتة عن الضمة. والضممة قد حذفت لمجرد التخفيف كقراءة أبي عمرو بتسكين راء، {يُشْعِرْكُمْ} ^(٣)، و {يَأْمُرْكُمْ} ^(٤)، و {يَنْصُرْكُمْ} ^(٥)، وكقراءة غيره {وَبُعُولَتُهُنَّ} ^(٦)، و {وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ} ^(٧) بتسكين التاء واللام.

فلو لم تعامل النون بما عوملت الضمة من الحذف لمجرد التخفيف لكان في ذلك تفضيل للنائب على المنوب عنه.

ومن حذف النون لمجرد التخفيف ما رواه البغوي من قول النبي ﷺ : (لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَوُفُّوا، وَلَا تَوُفُّوا حَتَّى تَحَابُوا)، وما ذكر. أبو الفرج في "جامع المسانيد" من قول وفد عبد القيس (وأصبحوا يعلمونا كتاب الله) ^(٨).

(١) صحيح البخاري ج ٢ - ص ٨٦٨

(٢) صحيح البخاري ج ٥ - ص ١٥٥

(٣) الأنعام : ١٠٩

(٤) البقرة: ٦٧

(٥) آل عمران : ١٦٠

(٦) البقرة : ٢٢٨

(٧) الزخرف : ٨٠

(٨) شواهد التوضيح ص ٢٢٨-٢٢٩

وقد استدلل ابن مالك بكثير من الشواهد على حذف النون، فقد حذفت دون ناصب لها أو جازم، وهكذا خالفت القاعدة، وهذا جائز واستشهد ابن مالك على هذا وأقره، وعلل بكونه للتخفيف.

حذف نون كان

يجوز حذف نون (كان) في حالة المضارعة ويكون الفعل مجزوماً، وشرطوا لذلك شروط:

- أن يكون من مضارع بخلاف الماضي والأمر أكانت ناقصة أم تامة على السواء.
- أن يكون مجزوماً بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف
- ألا توصل بضمير نحو: أن يكنه فلن نسلط عليه، ولا بساكن نحو: (لم يكن الذين كفروا) ^(١).

قول أم حارثة رضي الله عنها لرسول الله ﷺ : (فإن يك في الجنة أصبر وأحتسب، وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع) ^(٢).

وقول النبي ﷺ : (فإما لا فلا تباعوا حتى يبدؤ صلاح الثمر) ^(٣).
قلت: حق الفعل إذا دخلت عليه "إن" وكان ماضياً بالوضع أو بمقارنة، "لم" أن ينصرف إلى الاستقبال، نحو {إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ} ^(٤) و {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ} ^(٥).

وإن كان قبل دخول "إن" صالحاً للحال والاستقبال تخلص له بدخولها، نحو {إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ} ^(٦).

(١) همع الهوامع ، السيوطي ج ١ - ص ٤٤٥

(٢) صحيح البخاري ج ٥ - ص ٩٨

(٣) صحيح البخاري ج ٣ - ص ٩٥

(٤) الإسراء : ٧

(٥) البقرة : ٢٧٩

(٦) النساء : ٣١

وقد يراد الماضي بما دخلت عليه "إن" فلا يتأثر بها. ويستوي في هذا الماضي بالوضع، نحو {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ} ^(١)، والمضارع، نحو {إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ} ^(٢). ومنه "فإن يك في الجنة أصبر وأحتسب" ^(٣) .

والأصل: يكون، ثم جزم فصار "يكن"، ثم حذف نونه لكثرة الاستعمال، فصار "يك". وهذا الحذف جائز لا واجب؛ ولذا جاء الوجهان في كتاب الله تعالى، نحو {وَلَمْ يَكْ مِنْ الْمُشْرِكِينَ} ^(٤)، {وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا} ^(٥)، فلو ولي الكاف ساكن عادت النون، نحو {لَمْ يَكُنْ يَكُنِ اللَّهُ} ^(٦)، ولوجوب عود النون قبل الساكن لم يجيء الفعلان في الحديث المذكور بالحذف، بالحذف، بل حذف نون الأول لعدم ساكن بعده، وثبتت نون الثاني لايلائه ساكنا.

ولا يستصحب الحذف قبل ساكن إلا في ضرورة، كقول الشاعر:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة ... فقد ابدت المرأة جبهة ضيغم ^(٧)

ويقول ابن مالك في ألفيته:

ومن مضارع لكان منجزم* تحذف نون وهو حذف ما التزم ^(٨)

وعلى كثرة هذه الشواهد وإجماع أغلب النحاة فإنه يجوز الحذف للتخفيف ولا حرج فيه.

ثالثاً: الحذف في ركني الإسناد

حذف المبتدأ

فمواضع حذف المبتدأ جوازاً منها:

(١) يوسف : ٢٦

(٢) يوسف : ٧٧

(٣) صحيح البخاري ج ٥ - ص ٩٨

(٤) النحل : ١٢٠

(٥) مريم : ١٤

(٦) النساء : ١٦٨

(٧) هو من شواهد: التصريح: ١/ ١٩٦، والأشموني: ٢٠٩ / ١ / ١٢٠، وهمع الهوامع: ١ / ١٢٢ والدرر اللوامع:

١ / ٩٣، والمقتضب: ٣ / ١٦٧، والإنصاف: ١ / ٤٢٢، والعيني: ٢ / ٦٣. ولم أصل إلى قائله.

(٨) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ١٨

- ١- إذا وقع في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾^(١)، أي: هي نار حامية.
 - ٢- أو بعد فاء الجواب نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾^(٢)، أي فالمصيب طل.
 - ٣- أو بعد القول: نحو: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً﴾^(٣)، أي هم ثلاثة.
 - ٤- بعد ما الخبر صفة له نحو: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾^(٤)، أي هذه سورة أنزلناها.
- وما ذكره ابن مالك هنا هو الحذف بعد الفاء: منها قوله ﷺ لأبي بن كعب: (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعْ بِهَا)^(٥).

حذف اسم إن

ومنها قول النبي ﷺ في حديث الدجال (وإن بين عينيه مكتوب كافر. وفي نسخة، مكتوباً كافراً)^(٦).

قلت: إذا رُفِعَ في حديث الدجال "مكتوب" جعل اسماً "إن" محذوفاً، وما بعد ذلك جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبراً لـ "إن".

والاسم المحذوف إما ضمير الشأن د أما ضمير عائد على الدجال^(٧) ونظيره إن كان المحذوف ضمير الشأن قول النبي ﷺ في بعض الروايات (وإن لنفسك حق)، وقوله ﷺ بنقل من يوثق بنقله (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)^(٨). في هذا الحديث، وردت رواية برفع "مكتوب"، وهو مما يستدل به على حذف اسم "إن"، وكان ما بعد ذلك من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر "أن"، وقد دعم ابن مالك رأيه بعدة شواهد

(١) القارة: ١٠.

(٢) البقرة: ٢٦٥.

(٣) الكهف: ٢٢.

(٤) النور: ١.

(٥) صحيح البخاري ج ٢ - ص ٨٥٩.

(٦) صحيح البخاري، الرقم: ٥٩١٣، خلاصة حكم المحدث: [صحيح]، وأخرجه مسلم (١٦٦)، وينظر: مغني

الليبيب ص ٧٥٧.

(٧) شواهد التوضيح ص ٢٠٥.

(٨) صحيح البخاري ج ٥ - ص ٢٢٠.

تؤيد جواز حذف اسم "أن" الناسخة، مستنداً بالسياقات التي ورد فيها هذا الحذف. ومن ناحية أخرى ذهب ابن هشام بقوله: "جاز حذف المبتدأ في إن نحو: إن بك زيد مأخوذ، لأن عدم المنصوب دليل عليه"^(١).

حذف الفعل

ومنها قول رسول الله - ﷺ (الصبح أربعاً)^(٢)، وقول بعض الصحابة (فقلت: الصلاة يا رسول الله، قال: الصلاة أمامك)^(٣)، قلت: "أصبح أربعاً" منصوبان ب "تصلي" مضمراً. إلا أن أن "الصبح" مفعول به، و "أربعاً" حال، واضمار الفعل في مثل هذا مطرد؛ لأن معناه مشاهد فأغنت مشاهدة معناه عن لفظه. وفي الاستفهام تضمن معنى الإنكار.

ويجوز في قوله "الصلاة يا رسول الله" النصب باضمار فعل ناصب تقديره: ذكر، أو، أقم، أو نحو ذلك. والرفع باضمار "حضرت" أو "حانت" أو نحو ذلك. أو تجعل "الصلاة" مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: الصلاة حاضرة أو حائنة أو نحو ذلك^(٤).

ويتضح من الأمثلة أن حذف الفعل في العربية قد يكون مطرداً إذا دلّ عليه السياق بوضوح، خاصة في الأساليب التي يغلب فيها الاستعمال مثل الاستفهام أو الإنكار، وهذا يعكس طبيعة اللغة في الاختصار عندما يكون المعنى مفهوماً من المقام، وهو ما يجعل حذف الفعل أسلوباً بلاغياً يعزز الإيجاز دون الإخلال بالمعنى.

رابعاً: الحذف في المكملات

حذف البديل

ومنها قول [رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن] أبي هريرة رضي الله عنه (فلما قدم جاءه بالآلف دينار)^(٥).

(١) مغني اللبيب ص ٧٨٧

(٢) صحيح البخاري ج ١ - ص ٢٣٥

(٣) صحيح البخاري ج ٢ - ص ٦٠٠

(٤) شواهد التوضيح ص ٢١٥

(٥) صحيح البخاري، الرقم: ٦٢٦١، خلاصة حكم المحدث: [معلق، وقد وصله البخاري في موضع آخر]

قلت: في وقوع "دينار" بعد "الألف" ثلاثة أوجه:

يُعد التأويل من أجود الأوجه النحوية في تفسير العبارة، حيث يُفهم أن المقصود هو: "بالألف، ألف دينار"، وذلك باعتبار أن "ألف" الثانية مضافة إلى "دينار"، وهي في الأصل بدل من "الألف" الأولى المعروفة بـ"أل" ثم حُذف المضاف (وهو البديل) لدلالة المبدل منه عليه، مع إبقاء المضاف إليه على حاله، وهو أسلوب شائع في العربية، وبدعم هذا التقدير شواهد نحوية مشابهة، مثل حذف المعطوف المضاف وإبقاء المضاف إليه كما في قولهم: "ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة"، حيث حُذف المعطوف المضاف، لكن بقي المضاف إليه محافظاً على تركيبه الأصلي قبل الحذف.

وفي باب الاستعانة باليد في الصلاة (ثم قام فقرأ العشر آيات)^(١)، يحمل أيضاً على معنى: فقرأ العشر عشر آيات، على البديل، ثم حذف البديل وبقي ما كان مضافاً إليه مجروراً. ومن حذف البديل المضاف لدلالة المبدل منه عليه ما جاء في "جامع المسانيد" من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجل ثلاث)^(٢) أي: المحجل محجل ثلاث. وهذا أجود من أن يكون على تقدير: المحجل في ثلاث^(٣). ويظهر من الأمثلة أن حذف البديل يأتي عندما يكون في السياق ما يدل عليه بوضوح، وهو أسلوب شائع في العربية لتحقيق الإيجاز دون إخلال بالمعنى، ويُعتمد الحذف في مواضع يكون فيها البديل متوقعاً ومفهوماً من السياق، مما يجعله أسلوباً بلاغياً يبرز مرونة التراكيب اللغوية.

حذف المضاف إليه

يُعد حذف المضاف إليه من القضايا النحوية الخلافية، حيث جاء في بعض التراكيب التي اكتسبت معنى الظرفية، مثل قولهم: "كان ذلك إذ"، و"حينئذ"، و"مررت بكل قائماً".

(١) صحيح البخاري ج ٢ - ص ٧٤

(٢) صحيح الترمذي، الرقم: ١٦٩٦، خلاصة حكم المحدث: صحيح، أخرجه الترمذي (١٦٩٦) واللفظ له، وابن ماجه (٢٧٨٩)، وأحمد (٢٢٦١٤).

(٣) شواهد التوضيح ص ١١٢

وقال الله تعالى: " وكلاً آتينا حكماً وعلماً " ^(١)، وقال تعالى: " ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات " ^(٢)، وقال: " لله الأمر من قبل ومن بعد " ^(٣)، وفعلته أول يريدون إذ كان كذا وكلهم وبعضهم وقبل أي شيء وبعده وأول كل شيء ، ومنها قول النبي ﷺ (أوحى إلي أنكم تكفون في قبوركم مثل أو قريباً من فتنة الدجال) ^(٤).

قلت: الرواية المشهورة "مثل أو قريباً". وأصله: مثل فتنة الدجال أو قريباً من فتنة المسيح الدجال، فحذف ما كان "مثل" مضافاً إليه، وترك هو على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف، وجاز الحذف لدلالة ما بعد المحذوف عليه ^(٥).

ومن هذه الأمثلة أن حذف المضاف إليه يأتي إذا كان المعنى واضحاً من السياق، وهذا يبرز الإيجاز دون إبهام، ويعد هذا الحذف من الأساليب النحوية الدقيقة التي تعتمد على قرائن لفظية أو عقلية تُعين فهم المحذوف، وهو شائع في التراكيب التي اكتسبت معنى ظرفياً أو في العبارات المتداولة التي يفهم المراد منها دون الحاجة إلى التصريح بجميع عناصرها.

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

من الدراسة السابقة، يتضح أن ابن مالك لم يقتصر على عرض الظاهرة فحسب، بل ناقشها بعمق، ورجح بعض الآراء على أخرى، وأبرز دلالاتها النحوية والبلاغية، مما يعكس مكانته العلمية وحرصه على التقعيد النحوي الدقيق، كما أن تحليله لظاهرة الحذف يُظهر مدى تداخل النحو مع علم المعاني، حيث يؤدي الحذف دوراً جوهرياً في تحقيق الإيجاز والوضوح، دون الإخلال بالدلالة.

(١) الأنبياء: ٧٨

(٢) الزخرف: ٣٢

(٣) الروم: ٤

(٤) صحيح البخاري ج ٢ - ص ٣٧١

(٥) شواهد التوضيح ص ١٦٢

وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج أبرزها:

تنوع أنماط الحذف: تبين أن الحذف في العربية ليس نمطاً واحداً، بل يتفرع إلى حذف الحركات، والحروف، والكلمات، وصولاً إلى حذف بعض عناصر الجملة، وفق قواعد محددة. **منهج ابن مالك في تناول الحذف:** لم يكن ابن مالك متعصباً لمذهب نحوي معين، بل اعتمد منهجاً علمياً يقوم على الاستدلال والاستقراء، مع إيراد آراء البصريين والكوفيين وغيرهم، وترجيح ما يراه أقوى دليلاً.

التنوع في الاستشهاد: اعتمد ابن مالك في إثبات الظاهرة على مصادر متعددة، منها القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، مما يؤكد عمق استدلالاته النحوية.

إعلاء ابن مالك لمبدأ القاعدة المطردة: ركّز ابن مالك على القواعد المطردة في الحذف، وحرص على بيان المواطن التي يمكن فيها حذف بعض العناصر دون إخلال بالمعنى، مع رصد الحالات الشاذة التي وردت في النصوص العربية الموثوقة.

البعد البلاغي للحذف: لم يقتصر الحذف عند ابن مالك على الجوانب النحوية، بل تناوله من زاوية بلاغية، موضحاً دوره في تحقيق الإيجاز، والتخفيف، وتقوية الدلالة، وإثارة انتباه المتلقي.

إدراج المسائل الخلافية: لم يغفل ابن مالك الإشارة إلى المسائل الخلافية في موضوع الحذف، بل أبرزها، وناقش أسباب اختلاف النحاة حولها، مما جعل دراسته أوسع وأشمل.

الاعتماد على الحديث النبوي في التقعيد النحوي: على الرغم من تحفظ بعض النحاة على الاستشهاد بالحديث النبوي، فإن ابن مالك أدرجه في استدلالاته، واستند إلى أحاديث صحيحة في تأييد بعض القواعد النحوية المتعلقة بالحذف.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

- إحياء النحو، الأستاذ إبراهيم مصطفى - مؤسسة هنداوي - ٢٠١٨م - مصر
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط ١ - ١٩٥٧ - ج ٣ ص ١٠٢
- الحذف في اللغة العربية ، يونس حمش خلف، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية ، مجلد ١٠ ، عدد ٢ ، العراق ، ١٤٣٠ .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني - المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ) - المحقق: ياسين الأيوبي - الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية - الطبعة: الأولى
- شرح المفصل المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيح - المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) المحقق: الدكتور طه مُحسِن - الناشر: مكتبة ابن تيمية - الطبعة: الأولى، ١٤٠٥
- صحيح البخاري - المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي - تحقيق: جماعة من العلماء - الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني - ثم صَوَّرَهَا بِعَنايَتِهِ: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي - المؤلف: الدكتور طاهر سليمان حموده-الناشر: الدار الجامعية- الطبعة: طبعة ١٩٩٨
- غاية النهاية في طبقات القراء- المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية- الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر
- الفكر النحوي عند ابن مالك الأندلسي في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) إعداد أحمد عبد السلام الرواشدة ، بإشراف محمد أمين الروابدة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة مؤتة في الأردن ٢٠٠٧
- الكليات في الفروق اللغوية ، الكفوي ، قابله عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ١٩٩٢
- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين- الناشر: دار صادر - بيروت- الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ
- ما يجوز للشاعر في الضرورة- المؤلف: محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت ٤١٢هـ)- حققه وقدم له وصنع فهرسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي- الناشر: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) -المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله- الناشر: دار الفكر - دمشق- الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
- موسوعة علوم اللغة العربية ، إعداد أ. د. إميل بديع يعقوب- الناشر: دار الكتب العلمية -سنة النشر: ١٤٢٧ - ٢٠٠٦- الطبعة الأولى
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) -المحقق : عبد الحميد هنداوي -الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر
- إعجاز القرآن ، محمد بن الطيب الباقلاني ، ت: السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، القاهرة ط ٥، ١٩٩٧
- سر الفصاحة ، عبد الله بن سنان الخفاجي ، ت: عبد المتعال الصعيدي ، مصر : مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ١٩٥٢

لابن مالك الأندلسي - دراسة نحوية

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) - المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه - الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم - الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - مصر - الطبعة الأولى - ٢٠٠٨ م
- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي ، دار العلم للملايين ، ط ١٥ ، ٢٠٠٢ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني - المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) - المحقق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ٩١١ هـ ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان ، صيدا
- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف - عودة خليل أبو عودة - دار البشير - الطبعة: الأولى، الأردن - ١٩٩١ م